مداخلة مقدمة للملتقى الدولي المبرمج بجامعة أكلي محند أولحاج – البويرة– حول:

**متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات**

**المحور الأول:** مقاربات فكرية منهجية حول: الاقتصاد البترولي، الريع البترولي، العدوى الهولندية والتنمية، الرأسمال البشري، الطاقات الجديدة والمتجددة، الغاز، أسعار الصرف والبترول، صناديق الثروة السيادية، مخاطر التوظيفات المالية للبلدان النفطية والحوكمة الرشيدة....الخ.

**عنوان المداخلة:** الذهب الأسود واقتصاديات الدول النامية، دراسة حالة الجزائر.

**من إعداد:**

- **بلقربوز مصطفى:** طالب دكتوراه بجامعة بشار للسنة الثانية إطار بوزارة التجارة( mostafarahouia@live.com).
- **ملاح عدة:** طالب دكتوراه بجامعة بشار للسنة الثانية إطار بوزارة المالية ( addamalah@live.com)

**ملخص المداخلة:** ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مشكلات الفقر والتخلف في العديد من بلدان العالم الثالث بشكل اكثر وضوحا وانتشارا من السابق، وبناء على هذه المشاكل ظهرت هناك مجموعة من النماذج والنظريات حول عملية التنمية الإقتصادية من أجل حلها فمنها من ركزت على تنمية القطاع الصناعي وأخرى القطاع الزراعي ومنها من قامت بالربط بينهما، كما أن هناك بعض النماذج والنظريات إعتمدت على الموارد الطبيعية في تلك العملية والتي تعتبر مهمة مع العلم أن بعض الدول عملت على رفع معدلات نموها من خلالها، غير أن بعض الدول تأثرت من خلال اعتمادها على الموارد في عملية التنمية والتي أثرت سلبا على اقتصادها وجعلتها تقع في عدة مشاكل إقتصادية من بينها إهمال القطاع الصناعي والفلاحي، بالإضافة إلى ضعف مؤسساتها وظهور ما يسمى بالصراعات الداخلية نتيجة التقسيم غير العادل للثروة الناجمة عن تلك الموارد، حيث أن هناك العديد من الدول التي عانت من هذه المشاكل منها الجزائر نتيجة اعتمادها على المحروقات، ومنه فإن الموارد الطبيعية تعتبر نعمة بالنسبة لبعض الدول ونقمة لدول أخرى، والسبب يكمن في كيفية الاستغلال لهذه الموارد الذي هو أساس نجاح تلك الدول اقتصاديا.

**مقدمة:**

يعتبر النفط من بين الموارد الهامة في البناء الاقتصادي، وخاصة في القطاع الصناعي باعتباره المحرك الأساسي له، وهذا ما يميزه عن باقي الموارد الأخرى، كما أنه سبب النزاعات القائمة في العالم بين كل من الدول المتقدمة صناعيا والدول النامية الغنية به، وهذا ما يؤكد كذلك أهميته، إلا أن الدول المالكة له تعتمد عليه بنسبة كبيرة دون القيام بتشجيع القطاعات الأخرى والعمل على ترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي والخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد.

إن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية يعود بمكسب كبير على هذه الدولة المعتمدة علية بنسبة كبيرة في صادرتها، مما يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري وامتلاء خزينتها العمومية، مما يؤدي إلى تراجع القطاعات الأخرى والاهتمام بقطاع المحروقات من أجل القيام بالمشاريع الاستثمارية والعمل على دفع عجلة النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

لكن سرعان ما تنتهي فترة الرواج ويعرف هذا المورد تراجع في أسعاره في الأسواق العالمية نظرا لعدة متغيرات من بينها زيادة العرض في السوق، تعرف هذه الدول أزمة اقتصادية سببها هو التركيز على مورد النفط وإهمال القطاعات الإستراتجية الأخرى والعمل على إتباع سياسة التنويع الاقتصادي.

الجزائر من بين الدول التي تعتمد على مورد النفط في بناء اقتصادها، حيث وصلت الصادرات من هذا المورد نسبة 99%، وهذا الارتباط الوثيق بهذا المورد يؤثر سلبا على سياستها الاقتصادية على المدى البعيد، وبناء على هذا سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

**هل مورد النفط نعمة أم نقمة على الاقتصاد الجزائري؟**

**وبناء على هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:**

1- ما هو دور النفط في التنمية الاقتصادية وفق نظريات ونماذج التنمية؟

2- ما المقصود بلعنة الموارد الطبيعية وفق النظريات الحديثة؟

3- ما هو أثر النفط على الاقتصاد الجزائري؟

4- ما هي المشاكل التي تعاني منها الجزائر من أجل الخروج من دائرة الاعتماد على مورد النفط وترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي؟

**وللإجابة على هذه الأسئلة نتطرق إلى ما يلي:**

1- نظريات التنمية الاقتصادية؟

2- اقتصاديات الموارد الطبيعية؟

3- أثر النفط على الاقتصاد الجزائري؟

4- الحلول المقترحة من أجل ترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

**أولا- نظريات التنمية الاقتصادية:** التنمية الاقتصادية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب، بل تتضمن إحداث تغيرات فى جميع الهياكل منها الاقتصادية والإدارية، وعلى هذا الأساس فإن هذه العملية لا يمكن أن تدار تلقائيا وإنما لابد أن تكون وفق خطط تستند عليها ومن بين النظريات التي تدرس هذه العملية ما يلي:

**1- نظرية الدفعة القوية:**جاء بهذه النظرية الاقتصادي رودان، [1]حيث يرى أن من بين المشاكل التي تعاني منها الدول المتخلفة هي ضيق حجم السوق وأمر مثل هذا لا يمكن أن يدار تلقائيا ولا يأتي خطوة بعد خطوة وإنما يحتاج إلى عملية استثمارية تؤدي إلى كسر الحواجز والقيود ، وتوسيع السوق والخروج من دائرة الحلقة المفرغة للفقر التي يعيشها أفراد هذه البلدان، وسمى رودان هذه العملية بالدفعة القوية، مستعينا بالمثال التالي وهو أن أي طائرة عند انطلاقها تحتاج إلى دفعة مرة واحدة تساعدها على ذلك، فهذا هو حال هذه البلدان التي تحتاج إلى مشاريع استثمارية من أجل رفع معدلات نموها والعمل على تغيير جميع قطاعاتها سواء الإنتاجية أو الخدماتية أو الصحية...إلخ، وتتأسس هذه النظرية على أمرين أساسيين هما:

- أن يكون الطلب على العديد من المنتجات كبير لدرجة يمكن معها تحقيق أدنى تكلفة ممكنة للإنتاج.
- رفع مستويات الدخول بمعدل يفوق زيادة الطلب على السلع والخدمات.

**2- نظرية النمو المتوازن:**صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي **نيركس** وفكرته تقوم على أساس الحلقة المفرغة للفقر الناجمة عن تدنى مستوى الدخل، [2]وبتالي ضيق حجم السوق و تتحقق هذه النظرية من خلال التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية والقطاع المحلي والخارجي، فعلى سبيل المثال وجود مصنع أحذية في إحدى البلدان المتخلفة يؤدى إلى زيادة الإنتاج ومن إلى رفع معدل النمو، إلا أن احتياجات الإنسان أكثر من ذلك وهى متعددة، لذا يجب الاهتمام بالقطاعات الأخرى.

**3- نظرية النمو غير المتوازن:**يكون الاقتصاد [3]في حالة توازن وسكون قبل بداية عملية التنمية لأن جميع القطاعات تكون هي الأخرى ساكنة ولكن عندما تتحقق التنمية فإن هذه القطاعات تصبح متحركة وحسب هيرشمان فإنه من أجل تحقيق النمو الاقتصادي لابد من خلق اختلال متعمد لاقتصاد طبقا لإستراتيجية مرسومة تقوم على مبدأ عدم التوازن، فتوسع الصناعة (A)

---

[1] محمد عبد العزيز، محمد على الليثي، التنمية الإقتصادية- مفهومها- نظرياتاها- سيلساتها، الدار الجامعية، الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999، ص 163

[2] جونى عزالدين، نظريات النمو الإقتصادي للبلدان النامية، دار الفرابي ودار إبن رشد بيروت لبنان، 1989، ص 23.

[3] بكري كامل، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 1988، ص 84.

يؤدي إلى خلق وفرات حجم تعتبر داخلية بالنسبة للصناعة (A)، ولكنها تفيد الصناعة (B) وهكذا تصبح الأخيرة مربحة فتتوسع بدورها، هذا التوسع يجلب معه وفورات خارجية تفيد الصناعة (A)، (D)، (E) وفى كل خطوة تحصل صناعة من الصناعات على ميزة الفورات الخارجية التي تم خلقها عن طريق التوسع السابق للصناعات الأخرى في نفس الوقت بدورها تخلق وفورات خارجية لمصلحة الصناعات الأخرى.

4-**نظرية أقطاب النمو**:جاء بها الاقتصادي الفرنسي **فرانسوا بيرو** [4]والتي تتمحور حول فكرة أن النمو لا يظهر في مكان ما وفى نفس الوقت وإنما يظهر على شكل نقاط أو أقطاب وان انتشار هذه الأقطاب المختلفة يؤثر على الاقتصاد ككل كما ان مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة، ومنه فإنها تلعب دورا حول المجال المحيط بها أو الفضاء الجغرافي، كما عرفها اقتصاديون أخرون " دافين 1950" بأن قطب النمو يتشكل عن طريق صناعة معينة قادرة على توليد سلع وخدمات، كما تساهم في تطور صناعات أخرى بالإضافة إلى ازدهار قطاع الخدمات نتيجة الدخول التي يتحصل عليها الأفراد من خلال مزواله النشاط في هذه المؤسسات الصناعية.

**5- نظرية مراحل النمو لرستو**:حسب روستو فإن عملية التنمية تمر بخمسة مراحل كما يلي[5]

أ- **مرحلة المجتمع التقليدي**: يعتمد هذا المجتمع على القطاع الزراعي، كما يسود هذا المجتمع المقايضة والاكتفاء الذاتي مع العلم انه يعتمد على وسائل بدائية في العملية الإنتاجية.

ب- **مرحلة التمهيد للانطلاق**: تتميز هذه المرحلة بتغيير جميع المجالات السياسية والاجتماعية بظهور ما يسمى بالأنظمة السياسية وارتفاع مستويات الادخار، ظهور المؤسسات المالية، واستخدام التكنولوجيا المتطورة بالإضافة إلى تطور التجارة الخارجية.

ت- **مرحلة الانطلاق**:يستطيع المجتمع في هذه المرحلة بالقضاء على كل العقبات التي تقف في وجه التقدم التكنولوجي الصناعي من خلال الثورات الصناعية التي تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج ناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة.

**ث- مرحلة الاستهلاك الوفير**: خلال هذه المرحلة تعرف القطاعات الرائدة نجاحا كبيرا حيث أن متطلبات الأفراد تتجه نحو السلع الكمالية.

**6- نظرية التغير الهيكلي**: يقصد بالتغيير الهيكلي[6] ذلك التغيير الذي يحدث في الاقتصاد على المدى البعيد وذلك من خلال الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد صناعي، حسب إشكاو 1987 فإن التغيير الهيكلي هو ذلك التغيير في مؤشرات الاقتصاد مثل الناتج الوطني والإنفاق والصادرات والواردات والسكان وقوة العمل أي التحول يحدث على المدى البعيد في البنية الأساسية، وحسب فيشر 1939 حول هذه النظرية يرى بان الاقتصاد يمر بثلاث مراحل:

أ- في هذه المرحلة تكون البلدان ذات الدخل المنخفض وتعتمد على المواد الخام من خلال الزراعة والتعدين والصيد فى سياستها الاقتصادية.

ب- الانتقال من مرحلة الاعتماد على المواد الخام إلى عملية التصنيع من أجل رفع معدلات النمو.

ت- خلال هذه المرحلة يعرف الاقتصاد روجا من خلال ارتفاع معدلات النمو والتطور في جميع القطاعات مثل قطاع التعليم العالي ،الخدمات ،الصحة والسياحة...إلخ.

---

[4] S.V.GANTSHO Mandla, Cities As Growth Poles: Implications For Rural Development, On The Occasion Of The Annual Meetings Seminar Held In Maputo, Mozambique, May 14-15, 2008.P -03,04.

[5] محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[6] PURUSOTTAM nayak and MISHRA, Structural Change in Meghalaya: Theory and Evidence, Sk North-Eastern Hill University, 15. June 2009, P 2-3

**ثانيا– الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية:**عرفت الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية [7]وعلى وجه الخصوص البترول مشاكل اقتصادية خلال السنوات الأربعين الماضية، والتي تسببت في بطء النمو الاقتصادي، ضعف التنوع الاقتصادي، ارتفاع مستويات الفقر واللامساواة والفساد إضافة إلى الصراعات والحروب، فالبلدان الغنية بالموارد عرفت معدلات نمو ضعيفة مقارنة بالدول الفقيرة للموارد، فمنذ 30 عاما كان معدل دخل الفرد في اندونيسيا ونيجيريا متشابها مع العلم أنهما يعتمدان على الإيرادات النفطية، لكن اليوم معدل دخل الفرد فى اندونيسيا 4 أضعاف نظيره فى نيجيريا، حيث هبط دخل الفرد النيجيري من 302,75 دولار عام 1973 إلى 254,28 دولار عام 2001، ومن خلال هذه العلاقة الموجودة بين هذا المورد والنمو فلبدان الغنية به تعمل على التخلص من هذه المشكلة التي سمها الاقتصاديون بلعنة الموارد، حيث ظهر هذا المصطلح من طرف الباحث الاقتصادي Richard Autyفى كتابه (sustained development in mineral economies the resources thesis curse) سنة 1993 ، والذي تطرق فيه إلى أن الدول الغنية بالموارد عرفت تراجعا فى معدلات نموها الاقتصادي، بالإضافة إلى سوء الداء الحكومى فيها عكس الدول التي لا تملك مثل هذه الموارد، مثلما جاء فى نظرية staple of theory of growth، وسبب هذه الظاهرة ما يلي:

**1– العلة الهولندية:**سميت هذه النظرية بالعلة الهولندية [8]نظرا لاكتشاف الغاز في هولندا و ازدهار اقتصادها خلال تلك الفترة بسبب ارتفاع أسعاره فى الأسواق الدولية، حيث عرفت إيراداتها تحسنا كبيرا، مما أدى بهولند إلى الإهتمام بهذا القطاع وإهمال القطاعات الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فإن الأفراد العاملين فى القطاعات الأخرى توجهت أنظارهم نحو القطاع المنتج للغاز وذلك نظرا لإرتفاع مداخيل عمالها وتحسن أحوالهم الإجتماعية، ولكن سرعان ما عرفت أسعار هذا المورد ترجعا لعدة أسباب فى الأسواق الدولية مما أثرت على ميزانية الدولة وأدت بها إلى الوقوع فى مشكلة اقتصادية وتمر هذه الظاهرة بعدة مراحل كما يلي:

أ– **المرحلة الأولى:**فى هذه المرحلة يتم اكتشاف مورد طبيعي لم يكن موجود من قبل مثل هولندا التي تم فيها اكتشاف الغاز الطبيعي.

ب– **المرحلة الثانية:** زيادة الصادرات من هذه الموارد المكتشف نحو الخارج.

ت– **المرحلة الثالثة:** نتيجة لزيادة الصادرات تعرف الدول المصدرة زيادة فى عائداتها من النقد الأجنبي.

ث– **المرحلة الرابعة:** نتيجة لزيادة العائد من النقد الأجنبي، يعرف سعر صرف هذه الدولة التي تم فيها اكتشاف المورد ارتفاعا مقارنة لما كان عليه من قبل.

ج– **المرحلة الخامسة:** نظرا لازدهار الذي يعرفه اقتصاد الدولة التي تم فيها اكتشاف المورد، تعمل على تحسين مستويات المعيشة للأفراد العاملين فى هذا القطاع، مما يجعل أفراد هذه الدولة يهتمون بالعمل فى هذا القطاع، وتسمى هذه الحالة بانتقال عوامل الإنتاج المتمثلة فى اليد العاملة من القطاعات الأخرى نحو قطاع المورد.

ح– **المرحلة السادسة:** نتيجة لاهتمام بقطاع الموارد، فإن القطاعات الأخرى تتراجع منها القطاع الفلاحي والصناعي.

خ– **المرحلة السابعة:** نتيجة لتوفر العائدات من النقد الأجنبي وعدم الاهتمام بالقطاعات الأخرى، فإن عملية توفير الحاجيات للأفراد تكون على أساس الإستراد من الخارج، دون القيام بتوفيرها فى الداخل.

د– **المرحلة الثامنة:** نتيجة لهذا الاعتماد الكلي على المورد المكتشف فإن اقتصاد هذه الدولة يكون قائما على أساس هذا المورد، مثلا الدول الغنية بالبترول تعرف بالدول الريعية.

---

[7] بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول فى الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة، العدد 3 ،2012 ، ص 13.

[8] كرسين إبراهيم زادة، ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003، ص 50– 51.

ذ- **المرحلة التاسعة:** نتيجة للأزمات المالية والاقتصادية فى العالم فإن أسعار هذه الموارد تعرف تراجعا، وبتالي تتراجع صادرات هذه الدولة من هذا المورد، وتنخفض عائداتها مما يؤثر على سعر صرفها الذي هو الأخر يعرف تراجعا.

ر- **المرحلة التاسعة:** نتيجة لانخفاض هذه الدولة تقوم بالاستدانة من الخارج من اجل توفير مختلف الحاجيات المتعلقة بالأفراد، وذلك لأن القطاعات الأخرى فى هذه الحالة تكون غير قادرة على توفير الحاجيات بالإضافة إلى عدم قدرتها على المنافسة.

كما أن هناك بعض النماذج المفسرة لهذه الظاهرة، ومن بينها نموذج سالتر سوان الذي جاء به خلال سنة 1950 والقائم على الفرضيات التالية:[9]

- دولة تنتج ثلاث أنواع من السلع.
- سلع قابلة للتصدير x.
- سلع قابلة للإستراد m .
- سلع غير قابلة للتداول n.
- يتم تحديد سعر السلع القابلة للتداولm،x على التوالي ( $p_m, p_n$) عن طريق السوق الدولية بناء على سعر الصرف الاسمي، أما سعر السلع غير قابلة للتداول ($p_n$) ويتم تحديدها عن طريق السوق المحلية بناء على الطلب والعرض.
- توجه السلع المستوردة والسلع غير تبادلية نحو الاستهلاك النهائي ولا تستخدم فى العملية الإنتاجية أما السلع المعدة للتصدير تصدر كاملا ولا تستعمل داخليا.
- سوق السلع والخدمات وكذا عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) يسوده المنافسة التامة.
- حركة عوامل الإنتاج تكون على المدى القصير بالنسبة لليد العاملة وعلى المدى الطويل بالنسبة لرؤوس الأموال.

**الشكل رقم (01): نموذج سالتر سوان**

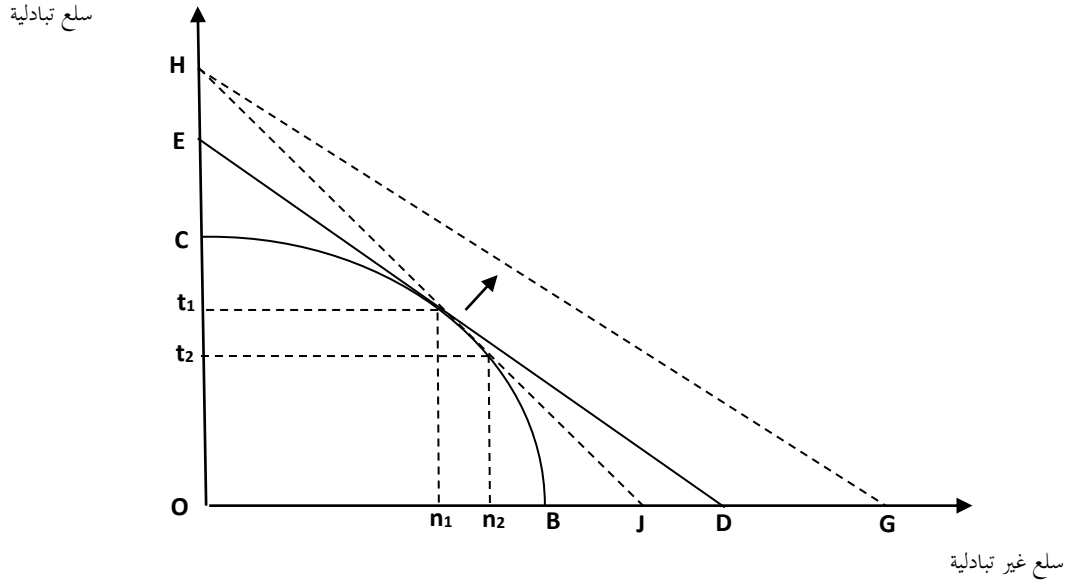


Source : NDOUMATARA Nakoumdé, boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandaise au tchad : une approach par la modélisation en équilibre général calculable, thèse de doctorat nouveau régime en sciences économiques, université d'auvergne Clermont – ferrand, p 68

[9] NDOUMATARA Nakoumdé, boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandaise au tchad : une approach par la modélisation en équilibre général calculable, thèse de doctorat nouveau régime en sciences économiques, université d'auvergne Clermont – ferrand, p 67.

من خلال المنحى يتم توضيح مدى تأثير ارتفاع أسعار السلع التبادلية و التي تؤدي إلى ارتفاع إيرادات الدولة على السلع غير التبادلية إذ يمثل:

- BC منحنى إمكانية الإنتاج.
- A نقطة التوازن الابتدائية.
- (محور العينات) يمثل أسعار السلع التبادلية.
- (محور السينات) يمثل أسعار السلع غير تبادلية.
- DE تمثل قيد ميزانية البلد: أي مجموعة الثنائيات السلعية من السلع التجارية وغير التجارية التي يمكننا شرائها من خلال دخل محدد ووفق أسعار معطاة، ويحدد ميل خط الميزانية معدل التبادل التجاري($p_t/p_n$). انتقال خط الميزانية من (ED) إلى (HG) سببه هو ازدهار قطاع السلع التبادلية الذي بدوره يؤدي إلى زيادة النفقات و المتمثلة في ارتفاع مداخيل الأفراد وبالتالي ارتفاع أسعار السلع غير تبادلية وتحقيق نقطة توازن جديدة (F) بين كل من أسعار السلع غير تبادلية وتبادلية، ولكن إنتاج السلع التبادلية يعرف ارتفاعا نتيجة زيادة الطلب عليها في الأسواق الدولية، وبعد فترة من الزمن تعرف الأسواق الدولية تغطية كبيرة من هذه السلع مما يؤدي إلى ثبات أسعارها وتراجع إنتاج هذه السلع الذي يعود بسلب على ميزانية الدولة مما يؤدي إلى انخفاض النفقات التي تؤثر على الطلب الخاص بالسلع غير تبادلية ويتم توضيح ذلك من خلال الشكل بانتقال خط الميزانية من (HG) إلى (HJ)، وهذا التراجع في أسعار يبين مدى تأثير ازدهار قطاع على القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

**2- ضعف المؤسسات:**

من خلال الدراسة التي قام بها أوتى ريتشارد وساكس ورنر حول دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، والنتيجة التي تم التوصل إليها هو أن هذه الموارد لعنة وليست نعمة ومن بين الأسباب التي أدت إلى ذلك ما يلي:[10]

أ- **الاقتصادية:** انخفاض دخل الفرد في الدول الغنية بالموارد يرجع إلى ضعف مؤسساتها بسبب عدم قدرتها على حماية حقوق الملكية المتعلقة بالأفراد من جهة ومن جهة أخرى عدم القيام بتعويضهم في استغلالها، وذلك نتيجة لعدم المساواة بين المصالح المتضاربة بين مختلف الفئات الاجتماعية التي تشجع الصراعات والتوترات وعدم الاستقرار و انعدام الأمن، كما أن التوزيع غير العادل للدخل يقلل من نسبة التعاون والمشاركة في العمل الجماعي، الذي بدوره يؤدي إلى تشجيع الفساد واختلاس أموال الدولة.

ب- **السياسية:** انتشار البيروقراطية والفساد الذي يرجع إلى ضعف الأنظمة القانونية يعد كذلك من بين أسباب ضعف المؤسسات، فالاعتماد على عائدات الموارد دون الإهتمام بالنظام الضريبي هو كذلك سبب هذا الضعف، مع العلم أن انتهاج النظام الديمقراطي يعمل على تشجيع العمل الجماعي ومشاركة كل الأفراد في صنع القرار، وترسيخ مبدأ الشفافية في العمل.

ت- **الثقافية:** مستوى التعليم له اثر كذلك على أداء المؤسسات ونوعيتها فكلما كانت نسبة التعليم مرتفعة كلما كان هناك مؤسسات جيدة وقوية وأكثر فعالية، بالإضافة إلى ذلك فإن المسئولين يسمحون للأفراد من اجل المشاركة في بناء المؤسسات الجيدة، دون أن ننسى المجموعات العرقية التي هي كذلك تؤثر على نوعية المؤسسات وتؤدى إلى ظهور مؤسسات غير رسمية موازية لمؤسسات الدولة، كما يلعب الماضي الاستعماري الذي هو أصل النظام القانوني فعلى سبيل المثال المستعمرات الإنجليزية تختلف عن المستعمرات الفرنسية، لأن الاستعمار الإنجليزي كان يعمل على نهب الخيرات الموجودة في البلاد دون المساس بمؤسساتها بنية الخروج منها، أما الاستعمار الفرنسي إلى جانب نهب الخيرات كان يعمل على تحطيم مؤسسات الدولة ونشر سياستها التي بقيت إلى يومنا هذا بنية البقاء، بالإضافة إلى ارتفاع معدل الوفيات، فالمؤسسات القوية تتميز من خلال القوى التالية: البرلمان، الصحافة، المجتمع المدني...الخ.

---

[10] ريفينيو ووتش، التخلص من لعنة الموارد، مطبوعات الجامعة الأوربية المركزية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005، ص ص 29 – 31.

وللمؤسسات دور مهم في عملية تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال تحسين مداخليهم والشكل التالي يوضح ذلك

**الشكل رقم (02):العلاقة بين محددات النمو**

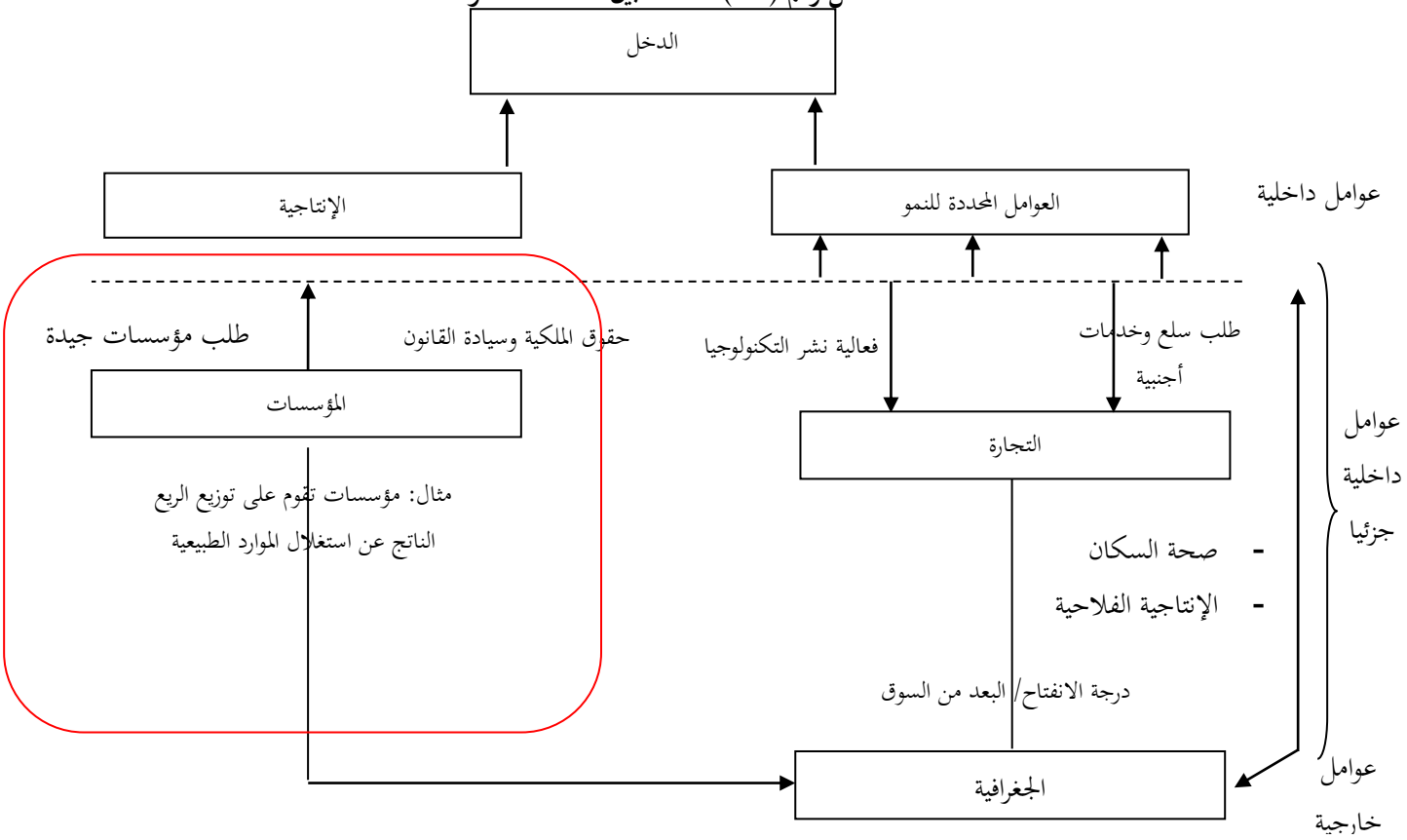


**Source** : RODRICK Dani, institutions et croissance, séminaire : relations économiques internationales, jean-marc siroen, aout 2004, p 9

من خلال الشكل يتضح لنا أن كل من المؤسسات والمعاملات التجارية هي عوامل داخلية بينما العامل الجغرافي هو متغير يتحدد داخليا، ولكن حسب رودريك تبقى المؤسسات تلعب دورا مهما فيما يخص تغير معدلات النمو الاقتصادي أو تحسينه بالإضافة إلى دورها في تشجيع الاستثمار والتطور التكنولوجي الناتج عن ذلك، وتبقى كذلك من بين أسباب تحسين نوعية المؤسسات طلب المتعاملين الاقتصاديون بمؤسسات أفضل، وتوفر الموارد الطبيعية الذي يرتبط بالعامل الجغرافي لها دور و أثر في تطوير وتحسين القطاع الفلاحي والاستراتيجي بالنسبة لبعض الصناعات التابعة للقطاع الصناعي، ولكن هناك كثير من البلدان غنية بالموارد الطبيعية ولكن مستويات النمو فيها دائما منخفضة، والعكس صحيح فهناك دول تفتقر إلى هذه الموارد ولكن معدلات نمو اقتصادها مرتفعة (بوتسوانا، جنوب إفريقيا)، والسبب يكمن في جودة نوعية مؤسساتها، حيث أكدت إحدى الدارسات التي قامت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن المؤسسات هي سبب تغير معدلات النمو من دولة لأخرى، بالإضافة إلى ذلك هناك عدة عوامل تلعب دورا في هذا المجال منها ما يلي:

-نوعية المؤسسات، المؤسسات الجيدة تعمل على حماية حقوق الملكية التي هي سبب النزاع و الصرعات الداخلية في كثير من البلدان، مع العمل على المحافظة على الأمن واحترام القانون.

-المعاملات التجارية والبعد الجغرافي كذلك لها تأثير على معدلات النمو.

-الحكومة لها دور هي أخرى فعال فيما يخص رفع معدلات النمو من خلال القيام بتقديم تسهيلات من أجل جلب الاستثمار الأجنبي لتقليص تكاليف اقتناء السلع والخدمات، بالإضافة إلى تهيئة البنية التحتية.

3-**الصراعات الداخلية**:

من خلال مجموعة من البحوث في منتصف التسعينات حول أسباب قيام الحروب الأهلية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي كان مفادها أن هذه الأخيرة هي السبب الرئيسي في نشوب هذه الصراعات من بينها المعادن والنفط و بعض المواد الأخرى كالأخشاب، إذ أن هناك 17 دولة عرفت هذا النوع من النزاع بسبب مواردها، ثمانية (08) منها كانت الأحجار الكريمة هي السبب، ستة دول أخرى كان كذلك النفط هو أساس ذلك، أما الباقية فكان الذهب هو السبب في ذلك، إلا أن الموارد ليست هي لوحدها السبب في ذلك ولكن هناك عوامل أخرى مثل الفقر و تعدد المجموعات العرقية المعارضة للنظام إلا أن الموارد الطبيعية تزيد من حدة الصراعات نظرا لتأثيرها على ما يلي:[11]

- الحكومات.
- على السكان الذين يعيشون في المناطق الغنية بالموارد.
- على حركة التمرد والعمل على الانفصال.

والجدول التالي يوضح لنا الدول التي قامت فيها الحروب الأهلية بسبب غنها بالموارد الطبيعية ويحدد لنا كذلك نوع الموارد المتسببة في ذلك

[11] ROSS Michael, Natural Resources And Civil War : An Overview, Department Of Political Science, Paris August 15, 2003, p p 5 -7.

**الجدول رقم (01): الموارد الطبيعية وعلاقتها بالحروب الأهلية**

| الدول | المدة | المورد |
|---|---|---|
| أفغانستان | 1998-2001 | المجوهرات، أفيون |
| أنغولا | 1975-2002 | النفط، الماس |
| أنغولا (كاميندا) | 1975 | النفط |
| بورما | 1949 | الخشب، المجوهرات، أفيون |
| كمبوديا | 1978-1997 | الخشب، مجوهرات |
| كولومبيا | 1984 | النفط، الذهب |
| الكونغو الديمقراطية | 1997 | النفط |
| الكونغو الديمقراطية الشعبية | 1996-1997 | النحاس، الماس، الذهب |
| الكونغو الديمقراطية الشعبية | 1998 | النحاس، الماس، الذهب |
| أندونيسا (aceh) | 1975 | الغاز الطبيعي. |
| أندونيسا (w. papua) | 1969 | النحاس، الذهب |
| ليبيريا | 1989-1996 | الخشب، الماس، حديد، مطاط، كاكاو، قهوة، ذهب. |
| المغرب | 1975 | فوسفات، النفط |
| غينيا الجديدة | 1988 | الذهب، النحاس |
| بيرو | 1980-1995 | كوكا |
| سيراليون | 1991-2000 | الماس |
| سودان | 1983 | النفط |

**المصدر**: ROSS Michael ، نفس المرجع السابق، ص 29,

من خلال الجدول يتضح لنا أن معظم الحروب الأهلية في هذه الدول سببها النفط والماس، وذلك نظرا لأهميتهم الإستراتيجية في الاقتصاد وخصوصا النفط الذي يعتبر المحرك الرئيسي لجميع القطاعات.

إن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى الحروب الأهلية من خلال قيام الأفراد الذين يعشون في المناطق الغنية بالموارد بالعمل على تشكيل دولة مستقلة من اجل استغلال هذه الموارد لصالحهم، فالأفراد الذين يعشون في هذه المناطق يتميزون بميزات خاصة سواء كانت دينية او عرقية، والتي تميزهم عن غيرهم من السكان، ولكن قيام الحروب الأهلية على أساس الموارد تقوم على عدة فرضيات تم تحديدها من طرف الباحث الاقتصادي (**ROSS Michael**) بتسعة(09) فرضيات وهي كالتالي:[12]

- 04 فرضيات الأولى تصف الطرق التي تؤدى إلى بداية النزاع.
- 03 فرضيات الأخرى تقترح مدة النزاع حول الموارد الطبيعية.
- فرضيتين الأخيرتين تبين كثافة الحروب، بمعنى أخر نسبة التأثير على الدول الغنية بالموارد الطبيعية.

سنحاول دراسة كل فرضية على التوالي:

[12] ROSS MICHAEL, How Do Natural Ressources Influence Civil War, Evidence Form 13 Cases, Department Of Political Science, Ucla, June 11, 2003, p p 11- 15.

**الفرضية الأولى**: المواد الأولية تؤدي إلى الحروب الأهلية، ومن خلالها تتمكن المجموعات الثائرة من جمع المال، وذلك إما بانتزاع الموارد وبيع السلع مباشرة، أو بابتزاز المال من الآخرين الذين يعملون فيّ استغلال الموارد.

أي قيام المجموعات الثائرة حول الموارد الطبيعية باستغلالها مباشرة دون القيام بالاستلاء أو ابتزاز أموال الشركات القائمة باستعمال الموارد الطبيعية من أجل تصديرها على شكل مواد أولية.

أما الاحتمال الثاني فيتمثل في " آلية الشكوى" حول انتزاعو استغلال الموارد من طرف السكان المحليين، الذين يرون بأن استغلال الموارد يؤثر على البيئة، بالإضافة إلى فرص العمل الغير كافية لديهم ، والتي تسبب عراقيل اجتماعية ، وبتالي فإن هذه الشكاوي تؤدى إلى حروب أهلية Klare 2001 الذي يقترح أن سبب الحروب على الموارد يتمثل في قطع ونقل الأخشاب، وهذه العملية بدورها تتسبب في تدهور البيئة وطرد الناس القاطنين بهذه المناطق وحرمانهم من استغلال أراضيهم.

**الفرضية الثانية**: ثروة الموارد الطبيعية تؤدي إلى احتمال حدوث الحرب الأهلية بسبب الشكاوى حول نزع ملكية الأراضي المعوض عليها بشكل غير كافي، بإضافة إلى التأثير على البيئة، وفرص العمل الغير كافية .

انتقاد ملاك الأراضي للشركات القائمة باستغلال الموارد بسبب عدم القيام بتعويضهم بصفة كافية على ممتلكاتهم من الأراضي، وهذا ما يؤدي بهم إلى القيام بحروب أهلية، وبطبيعة الحال فإن السبب الرئيسي في هذه النزعات هي المؤسسات.

**الفرضية الثالثة**: ثروة الموارد تؤدي إلى احتمال حدوث الحرب الأهلية، بإعطاء السكان القاطنين بهذه المناطق الحافز لتشكيل دولة منفصلة.

في هذه الحالة ندرس ثلاث نقاط:[13]

- النزاع حول الموارد في حد ذاته هو حرب انفصالية.
- يبدأ هذا النزاع على امتلاك الثروة الطبيعية القابلة للاستغلال والتصدير.
- التوزيع الغير العادل للثروة بين الأفراد.

النزاع حول الموارد الطبيعية يتم من طرف الثوار على الشركات القائمة باستغلال الثروات وانتزاعها من مناطق معينة، حيث أن هذه المناطق أفرادها غير مستفيدين من هذه الموارد ، مما يدفعهم إلى القيام بتشكيل دولة انفصالية من أجل حماية مواردهم واستغلالها لصالحهم.

Fearon and Laitin [2002] ثروة النفط تزيد احتمال حدوث الحروب الأهلية ، وذلك لمدة طويلة ، وهم عموما يقترحون بأن الثروة تخفف عن الحكومة الحاجة لفرض الضرائب، بينما Karl [1997] يرى بأن الثروة النفطية تؤدي إلى عرقلة الدولة على حل النزعات الاجتماعية، بينما Fearon and Laitin يرى بأن الثرة النفطية تؤدي إلى ظهور النظام البيروقراطي الذي يتسبب في زيادة حدة الحروب الأهلية.

**الفرضية الرابعة**: الثروة النفطية تزيد من احتمال حدوث الحروب الأهلية.

الثروة النفطية في العديد من الدول أدت إلى ظهور الحروب الأهلية ، والتي سببها انتشار ظاهرة عدم المساواة في تقسيم الثروة وظهور ظاهرة الفساد.....الخ.

[13] Michael ROSS ، مرجع سبق ذكره،ص ص 11- 15.

الثروة الطبيعية قد تؤثر على مدة الحرب الأهلية ، حيث أن هذه الثروة تؤدي إلى حروب طويلة المدى ، والسبب في ذلك يكمن في استخدام الثوار لهذه الأخيرة في تدعيم وتمويل أنفسهم من أجل الاستمرار في عملية الاقتتال، وهناك العديد من الدول التي وقعت فيها الحروب حول الموارد ولهذه الأسباب منها: ليبريا، سيراليون، جمهورية الكونغو الديمقراطية، و انغولا.

كما أن ضعف الثوار يؤدي بهم إلى العمل على إطالة النزعات من أجل عدم السماح للجهات الأخرى باستغلال هذه الثروة لصالحهم، بإضافة إلى تمكينهم من كسب موارد إضافية.

**الفرضية الخامسة:** تؤدي الموارد الطبيعية إلى زيادة أو نقصان مدة الحروب الأهلية، والسبب يكمن في تمويل الجانب الضعيففي عملية الصراع.

أي أن الجانب الضعيف دائما يفكر في إطالة النزاع، مستندا على فكرة أن تلك الحرب تسمح لهم من الاستفادة من عائدات تلك الموارد، إذن ثروة الموارد تعيق عملية السلام وذلك بسبب استفادة الثوار وقادتهم من العائدات بما فيه الكفاية في حالة النزاع، على سبيل المثال المجموعات الثائرة في كل من أنغولا وسيراليون ، وجمهورية الكونغو الديمقراطية تستطيع من خلال عملية النهب او الابتزاز السيطرة على ثروات مالية أحسن من طريقة اللجوء إلى عملية السلام.

Fearon [2002] القادة الذين منحوا الجيوش حرية التصرف في جمع الثروة لصالحهم، يجعل أمر صعبا أمام عملية المفاوضات من اجل السلام حول كيفية استغلال الأمثل للموارد، إذ يرون القادة بأنهم في حالة السلام تكون لهم فرصة الاستفادة بكمية اكبر من الثروة في وقت الحرب، وبتالي فإنهم يعملون على إقناع الجنود على عملية بناء السلام الذي يسمح لهم بتحقيق أرباح أكثر منها من خلال الحروب والنزعات الداخلية.

**الفرضية السادسة:**الثروة الطبيعية تؤدي إلى زيادة أو نقصان الحرب الأهلية، بسبب تقديم للمقاتلين دعم أو حافز مالي من أجل دعم عملية السلام.

الحرب على الموارد مربحة للثوار وقادتهم إذ يتعمدون إطالة النزاع ومعارضة عملية السلام والسبب يكمن فى:[14]

- نهب الموارد يولد أرباح شخصية لضباط المستوى العالي.
- عدم تقديم تعويض كافي في حالة القيام بمعاهدة السلام.
- عدم قيام قادة الثوار بتوقيع اتفاقية السلام غير مربحة.

وبالمقابل فإن ثروة الموارد تسهل اتفاقية السلام وذلك من خلال تقديم تعويض أكثر للجهات الفاعلة في عملية الحرب، إذ يرون بأن هذه التعويضات تنفعهم بدرجة أكبر من عملية النهب، كما أن ثروة الموارد تؤدي إلى إطالة النزاع وذلك بسبب:

- معانات الجيش من عملية الانضباط الرئيسية.
- الجنود العصاة يستفيدون من نهب الثروة لصالحهم الشخصي.
- مشاكل الانضباط جعلت الأمر أكثر صعوبة فيما يخص التوقيع أو الالتزام بعملية السلام.

**الفرضية السابعة:** الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة مدة الحروب الأهلية الانفصالية، وذلك بسبب عدم قدرة الحكومة على الالتزام باتفاقية السلام المبنية على الاستغلال الذاتي للمنطقة الغنية بالموارد.

ثروة الموارد الطبيعية تؤثر على كثافة النزعات المدنية ، والتي تؤدى إلى وفيات بسبب اشتباك الجيوش المعارضة على الأراضي الغنية بالموارد من اجل السيطرة عليها.

**الفرضية الثامنة:** تؤدي ثروة الموارد إلى زيادة نسبة المصابين أثناء الحرب الأهلية من أجل الأراضي الغنية بالموارد .

---

[14] Michael ROSS ، مرجع سبق ذكره، ص ص 15- 17.

وقوع المعارك المتعلقة بالموارد[15] في بعض المناطق التي تكون في البداية غير مرغوب فيها، ولكن بعد اكتشاف الموارد تصبح وجهة نظر للعديد من الجهات، كما أنه قد تخفض الحروب الأهلية بسبب التعاون بين المتعارضين فيما يخص انتزاع الموارد واستغلالها لصالحهم.

**الفرضية التاسعة:** ثروة الموارد تؤدي إلى نقص الأشخاص المصابين أثناء الحروب بجعل المتقاتلين يتعاونون من أجل القيام بعملية استغلال الموارد.

أي قيام الجهات المتعارضة بالتعاون من أجل استغلال الموارد لصالحهم، والسبب في ذلك هو عدم التفكير أي جهة من استغلال الثروة لصالحها .

**ثالثا– أثر النفط على الاقتصاد الجزائري:**

اعتماد الجزائر على العائدات النفطية في بناء اقتصادها يجعلها تواجه مشاكل من خلال عدم ثبات أسعار هذا المورد بإضافة إلى إهمال القطاعات الأخرى، وهذا ما يطلق عليه مصطلح العلة الهولندية، نسبة إلى التجربة الهولندية عندما تم اكتشاف الغاز فيها وتعرضت بعد ذلك إلى مشكلة اقتصادية أنداك، كما أن الاعتماد على هذه العائدات يؤدي إلى ضعف المؤسسات وعدم قدرتها على دفع عجلة التنمية بسبب الفساد والعمل على نهب إيرادات الدولة الناتجة عن النفط، ونتيجة لهذا الاستغلال من طرف المسئولين ظهرت صراعات داخلية تطالب بالعدل في توزيع الثروة والعمل على رفع المستويات المعيشية، وهذا ما أطلق عليه الاقتصاديون لعنة الموارد الطبيعية بعدما كانت نعمة في نظر البعض

**1– العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري:**

لتبيان المكانة التي [16] يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: إنه يمثل 3/1 الناتج المحلي الإجمالي للبد ويمده ب3/2 إيرادات الموازنة الخارجية، و98 % من مجموع الصادرات ، و هذا فى الوقت ذاته تبعية هذا الاقتصاد لتقلبات السوق النفطية. كما عرف الاقتصاد الجزائري وفرة مالية لم يعرف مثلها خلال سنة 1973-1979 حين ارتفع سعر النفط ليصل مستوى قياسي آنذاك لأسباب اقتصادية وأخرى سياسية، الأمر الذي أدى بالجزائر بالعمل إلى التركيز عليه واعتباره بأنه مورد دائم.

كما أن العلاقة الموجودة بين الموارد الطبيعية مع باقي الاقتصاد ونسبة السعر الحقيقي للصرف كانت موضوع دراسات عديدة في الأدبيات الاقتصادية، حيث أن سعر الصرف في الجزائر يخضع لعدة عوامل بالإضافة إلى ارتباط هذا السعر بسعر المحروقات وبالإنتاج كذالك النفقات الحكومية تشكل عاملا أساسيا وذلك بسبب تبعيتها للدولة، وبالتالي فإن السلوك الاستهلاكي للدولة سيؤثر بشكل واضح على سير السعر التوازني، دون أن ننسى الأثر الذي تلعبه المبادلات الخارجية على سعر الصرف، حيث كلما كان البلد لا يعتمد على سياسات تشجيع التجارة الدولية كلما ارتفع سعر صرفه الحقيقي لأنه في حالة فرض عراقيل على السلع المستوردة ترتفع أسعارها،الأمر الذي يوجه الاستهلاك وبالتالي عوامل نحو القطاع غير تبادلي، ومن هنا يرتفع سعر الصرف الحقيقي والعكس صحيح، كما أن سياسات التعديل الهيكلي لسنة 1987 المتعلقة بتخفيض القيمة الاسمية للعملة أثرت على سعر الصرف، إلى جانب السياسات الجبائية رغم تحسن سعر البترول خلال حرب الخليج، ولكن مع إنشاء سوق مابين البنوك عام 1995 تحسن سعر الصرف الحقيقي بحوالي 20% وهذا لغاية 1998، والسبب يرجع في ذلك إلى تحسن سعر البترول وتوسع النفقات الحكومية من 15,7% إلى 17,8% ما بين 1995 – 1998، وتحسن احتياطي الصرف المقدر بـ 8 مليار دولار عام 1998، وعليه لا يمكن تفسير ظاهرة سعر الصرف الحقيقي في الجزائر تبعا لظاهرة العلة الهولندية، ومنه نستنتج أن سعر الصرف

---

[15] Michael ROSS ،مرجع سبق ذكره، ص 17- 18.

[16] دربال عبد القادر، دقيش مختار، العلة اللهولندية نظرية وفحص تجريبي فى الجزائر خلال فترة 1986 – 2006، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد 11، ص ص 117 – 119.

يتبع تغيرات الإنفاق الحكومي ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي أما سعر البترول فقد تم تعطيله من طرف السلطات(الحكومة وو البنك المركزي)، بالرغم من أن سعر الصرف ثابت إلا أن القطاع الصناعي عرف تراجعا محسوسا منذ سنة 1986، والأمر يتعلق بالاعتماد الجزائر على المحروقات، بالإضافة إلى أن القطاع الصناعي كذلك له نصيب في تراجعه، وبالتالي فإن المحروقات لها أثر على الاقتصاد الجزائري.

**أ- أثر الإنفاق:**

عرفت المالية العامة في الجزائر[17] خلال السنوات الماضية تحسنا ملحوظا والسبب يكمن فيارتفاع أسعار النفط عالميا مما أدى ذلك إلى زيادة النفقات العامة، مع العلم أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي مرتفع مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث شهدت سنة 2014 انتعاشا للنشاط الاقتصادي بمعدل نمو قدره 3.8% مقابل 2.8%في سنة 2013، في وضع يتميز بتراجع أداء النمو خارج المحروقات بالفعل، يقدر النمو الحقيقي لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات في 2014 بـ 5.6% أي بتراجع قدره 1.5 نقطة مئوية مع الأداء الجيد لسنتي 2012 و 2013 (7.2% و7.1%)، مع ذلك يبقى الاتجاه الهيكلي لمعدل توسع القطاعات خارج المحروقات، والذي فاق متوسطة السنوي 6% خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000-2013 قائما، ويعود هذا الأداء الحسن خصوصا إلى نمو قطاع البناء والأشغال العمومية، بوتيرة قوية ومستقرة، ونمو قطاع الخدمات المسوقة غير المسوقة. ولكن بمجرد تراجع أسعار النفط فى الأسواق العالمية خلال سنة 2015عرفت كذلك مداخيلها تراجعا ملحوظ وهذا هو لب العلة الهولندية.

**ب- أثر تنقل عومل الإنتاج**

بالرغم من أهمية مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام، فإن قطاع الطاقة والمناجم لا يساهم في التشغيل إلا في حدود 3% من مجمل الأيدي العاملة، وهذا راجع لكون القطاع يعتمد في الأساس على تكنولوجيا كثيفة رأس المال، مما يجعل قدرته على إستعاب الأيدي العاملة محدودة، وهذا ما يوضح ن حركة اليد العاملة من القطاعات الأخرى نحو قطاع المحروقات منخفضة جدا، بالإضافة إلى أن نسبة البطالة فى الجزائر مرتفعة، مع العلم أن معظم الإطارات الجزائرية تركز على مؤسسات الوظيف العمومي فيما يخص الحصول على مناصب عمل.

إن هيمنة النفط على الاقتصاد الجزائري، والتي تظهر من خلال ارتفاع نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام تجعله يستجيب لمنطق نظرية العلة الهولندية، والتي ترتكز على أن اعتماد الجزائر على هذا القطاع من أجل تحقيق مداخيل من العملات الأجنبية، فى حالة ارتفاع أسعاره، مما يؤدي ذلك إلى العمل على تحسين الإنفاق العام الذي يمكن التعبير عنه فى الجزائر أن أغلبية أفرادها يعملون فى الوظيف العمومي ذات طابع خدماتي، وهي عبارة عن سياسة اتبعتها الدولة من اجل القضاء على البطالة، بالإضافة إلى ضعف النظام الضريبي والعمل على تخفيض قيمة الضرائب وتقديم قروض للأفراد دون شروط معينة، كل هذه النفقات تؤدي إلى تراجع القطاعات الأخرى، خاصة الفلاحة والصناعة المعملية، وتزداد أهمية قطاع النفط فى الناتج الداخلي الخام، بطريقة مباشرة ارتفاع أو زيادة وتيرة الإستراد وبالعملة الصعبة مما يؤدي ذلك عجز فى الميزان التجاري وبالتالي الوقوع فى مشكلة اقتصادية.

**2-ضعف المؤسسات والاقتصاد الجزائري:**

تصارع الجزائر[18] وتجابه اليوم وأكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة ومعقدة وعميقة ، رغم الإمكانيات المتاحة لها.، ويمكن النظر إلى ذلك بنظرة ليست تشاؤمية في الواقع، لكن هناك مؤشرات ذاتية تجعلنا نعتقد أن الخروج من هذه الأزمة ليس في الأجل القصير، فهذه الأزمة يمكن أن تكون وفق علاقة على طريق متشعب نظرا للهزات السياسية والاقتصادية، وهذا ما يؤكد أكثر فأكثر عدم فاعلية سيرورة المؤسسات التي كانت موجودة قبل الأزمة العميقة التي عرفتها الدولة الجزائرية، وبعد إقامة وتفعيل المؤسسات

---

[17] البنك الجزائري، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 واخر التوجهات لسنة 2015، ديسمبر 2015، ص 4.

[18] الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، جامعة الجزائر، الصفحة 7،1

خاصة المحلية منها المنتخبة وتلك الاقتصادية التي لا زالت لم تنشط العمل والفعل الحر آي بعد العديد من التجارب التي قامت بها الجزائر ومنذ اشتداد الأزمة عام 1992 م .لكن المجتمع وحده بقي يقاوم يوميا ليس فقط من ناحية الرد الرفضي الصامت للعنف واللإستقرار ولكن كذلك تجاه التوترات التطبيقية 1998م، مما جعل المجتمع يتساءل عن – لبرنامج التعديل الهيكلي، خلال الفترة الحرجة 1995 مستقبل الأجيال من السكان النشيطين، وتحديدا الأجيال الصاعدة في الوقت الراهن تحت ظروف عدم الحوار البناء والهجرة القيصرية وغير الموفقة للأدمغة، وزيادة التهميش وإستراتيجية الظرفية وتسيير الأزمة، آما آن يبرر الفعل غير اللائق للمسيرين، مما أدى إلى تفاقم الآفات الاجتماعية التي توسعت وازدادت حتى في المدن والقرى الجزائرية داخل الجزائر العميقة نلاحظ في أيامنا هذه أن الموارد المتاحة للمجتمع الإنساني أكثر محدودية من أي وقت مضى، بينما التحديات التي تواجه الدول والحكومات وكذا المنظمات والجمعيات تزداد بدورها تعقيدا وتدهورا، لذا فإن الشركاء والمتعاملين بدأوا بالبحث الاستنباطي عن الكثير من الأفكار الجديدة والمدعمة بحركية يمكن أن تؤدي إلى إيجاد مدى كبير وعبره إيجاد موارد متعددة كفيلة بضمان السير العادي للحكومات ، وتبعا لذلك استقرار الدول ضمن حدودها الإقليمية التقليدية مع ضمان حد من المخاطرة السياسية والإستراتيجية تجاه العالم الخارجي من واقع العولمة والكوكبية التي أفرزت الكثير من الآثار ذات المناحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .وهكذا أعطت الدول في إطار فلسفة الحكم الراشد نفسا من التنوع والتجديد بإعطاء المجتمع المدني حركية جديدة في إطار الشفافية والمساءلة ، وعبر الجمعيات المدنية كإطار نوعي للأبعاد التربوية والتثقيفية و التوعوية، فالجمعية من هذا المنظور هي التي تؤسس الإطار الحقيقي للمجتمع والرأي العام وبإمكانها تحفيز حركية جديدة ، إضافة إلى الأفكار الجديدة والاستفادة من توليفة مثلى وكبيرة من الآراء والتجارب المكتسبة التي تثري المبادلات بشتى أشكالها وصورها ، وبالتالي إيجاد مرونة في المشاركة والتنشيط عبر نماذج فعالة في اتخاذ القرارات خدمة للمصلحة العامة .ويكون من المربح بالنسبة للجمعيات،وكذا الدولة في إطار المعرفة الجديدة للحكم الراشد تجديد متواتر ومتزامن وبدون توقف لتشكيلاتها عن طريق ضمان التكوين والتوجيه لأفراد المجتمع ، ويبقى متخذو القرارات المسيرة لكيان قوة الدولة بمثابة عنصر القطب الحيوي والديناميكي في الاستماع.

**أ– الفساد الإداري والسياسي والتنمية الاقتصادية فى الجزائر:**[19]

برغم من تعدد مقومات التنمية فى الجزائر إلا أن قضية الفساد الإداري والسياسي تشكل موقعا من الصدارة، مما يحتم ضرورة مواجهتها للحد من أثارها السلبية المختلفة على المسار التنموي، ولعل ما يجب التنبيه إليه أن السنوات الأخيرة قد شهدت اهتماما متزايدا بقضية الفساد، وذلك من خلال المناقشات الاجتماعية السنوية لصندوق النقد الدولي وتقارير التنمية الدولية هذا إلى جانب جهود منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا المجال، كما يمكن تصنيف الفساد إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

**(عرضي، مؤسسي، منظم)**،وعليه يمكن القول أن للفساد أشكال كبيرة، فقد يكون فرديا أو مؤسسيا أو منظما، وقد يكون مؤقتا أو فى مؤسسة معينة أو قطاع معين دون غيره وأخطر هذه الأنواع هو الفساد المنظم حين يتخلل الفساد المجتمع كاملا وتصبح ظاهرة يعاني منها المجتمع، كما تتفق أراء المحللين على أن الفساد ينشأ ويترعرع فى المجتمعات التي تتصف بما يلي:

- ضعف المنافسة السياسية.
- نمو اقتصادي منخفض وغير منظم.
- ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسة الضعيفة.
- غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد.

[19] الأخضر عزي، غالم جلطي، مرجع سبق ذكره،الصفحة 7– 9..

كما يمكن أن الفساد في الجزائر يعود إلى نقص المؤسسات الدائمة وضعف وتخلف المجتمع المدني ، أو أن الفساد هو عبارة عن وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة واستغلال موارد الدولة للمصلحة الخاصة، لذا أصبح القضاء على الفساد الإداري والسياسي واقتصادي إحدى دعائم الحكم الراشد.

**ب- الحكم والتنمية الاقتصادية في الجزائر:**

لقد تنامي في السبعينات [20]وفى القرن العشرون الاهتمام بأسلوب الحكم والتنمية لما لهما من أهمية بالغة ولما بينهما من ترابط، وقد تزايدت أهمية موضوع أسلوب الحكم بعد أن ظهرت دراسات عديدة أن النجاح والإخفاق في دفع عملية التنمية بأبعادها المختلفة، يتوقف بدرجة كبيرة على مدى الراشدة في تسير الموارد، الالتزام بالقانون، مدى استجابة لرغبة العملاء الفعالية في بلوغ الأهداف فضلا عن الخضوع لقواعد واضحة ومحددة للسلوك والمحاسبة، حيث أن الباحثين في المجال السياسي والاقتصادي يجمعون على أن عملية التنمية الاقتصادية عرفت فشلا في دول العالم الثالث على وجه الخصوص والجزائر على وجه التحديد بالرغم من أنها كرست مجهودات جبارة من اجل إحداث تنمية مستقلة مبنية على العدالة وعلى هذا الأساس قامت بتبني استراتيجيات ونماذج تنمية مختلفة، ولكن رغم هذه الإصلاحات الاقتصادية المتتالية التي قامت بها إلا أنها لم تتواصل إلى أداء اقتصادي يحدث تنمية حقيقية، ولهذا السبب أصبح من المهم القيام بمعرفة أسباب الفشل حيث أصبحت طريقة وأسلوب الحكم في قفص الاتهام نظرا لما ألت إليه نتائج سياسات التنمية الاقتصادية في معظم الدول النامية.

ومن بين المشاكل التي تواجهها الجزائر تتمثل في أداء الحكومة وقوتها في المحافظة على الاستقرار السياسي من اجل ممارسة أنشطتها المختلفة وبصورة متميزة، فكثيرا من دول العالم الثالث تضع برامج مثالية ولكنها تفشل فى تطبيقها على أرض الواقع بسبب التفكير في الحفاظ على السلطة، وفى ظل التطورات الكبيرة والمستمرة التي شهدتها مختلف أدبيات التنمية تم إعادة توجيه دراسات التنمية نحو مسارات جيدة تؤكد على صلاحية مجموعة من القيم والآليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات بدون تميز، بحيث يقود الالتزام بها بالضرورة إلى تحسين الحكم والإدارة (الحكم الراشد)، والذي يرتبط بدوره بكل من الحكم الحسن والشفافية والمساءلة كشرط من شروط سياسة التنمية، ولكن دون أن ننسى المخاطر التي يمكن أن تهدد تواصل العملية التنموية من أهمها الفساد الإداري والسياسي نظرا لما لها من مخاطر على استقرار النظام.

**3- الصراعات الداخلية فى الجزائر:**

شهدت الجزائر [21]حرب أهلية دامية فى التسعينات، والسبب فى ذلك هو الرغبة فى الوصول إلى ثروة البلاد واستغلالها للمصالح الخاصة والمتمثلة فى المحروقات والتي لعبت الدور الرئيسي فى النزاع، ونظرا لوفرة هذه الموارد بكميات كبيرة وظهور النزعات حول المناصب العليا في الدولة تنطبق عليها نظرية لعنة الموارد الطبيعية ، وبتالي فهناك علاقة بين النزاع والمواد الطبيعية في الجزائر، حيث أن الجزائر في السبعينات كانت بلاد ناجحة وواعدة بخطط طموحة تهدف إلى رفع النمو على المدى البعيد من خلال الاعتماد على قطاع المحروقات، لكن هذه الإستراتيجية لم يتم تطبيقها بصفة عقلانية مما جعل الاعتماد على هذا المورد يؤثر على التنمية الاقتصادية إلى يومنا هذا، فضعف الزراعة والصناعة يرجع إلى الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية والعمل على تغطية الطلب المحلي من خلال إيرادات المحروقات، والعمل على رفع قطاع الخدمات.

فى الثمانينات أصبح تطبيق الخطط الإستراتجية صعب المنال وذلك بسبب الضعف المالي حيث وجدت الجزائر نفسها فى أزمات اقتصادية والسبب فى ذلك الضغط المتزايد على أسعار النفط منذ سنة 1982 وانهيار سعره فى سنة 1986، ففى أوائل

---

[20] شنوف شعيب، رمضاني لعلا، الأفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية فى غطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل ص 9.

[21] Miriam Shabafrouz, Fuel for Conflict or Balm for Peace? Assessing the Effects of Hydrocarbons on Peace Efforts in Algeria, GIGA Research Programme: Violence and\ Security, April 2010, p p 5- 7.

الثمانينات شكل دخل النفط أكثر من 95% من الصادرات الكلية و60% من مصادر ميزانية الدولة الكلية، وهذا ما جعل الدخل الوطني ينخفض، مما صعب سياسة الإنفاق الوطني التي أصبحت صعبة جدا ، بعض الإعانات المالية خفضت واستثمارات الوطنية والمحلية تقلصت، ومن خلال الجدول التالي يتم توضيح ما يلي:

**الجدول رقم (02)**: علاقة النفط بالنزاع في الجزائر.

| | **الموارد الطبيعية (النفط)** | **عوامل أخرى** |
|---|---|---|
| **المحلية** | • نوع المورد.<br>• درجة الوفرة .<br>• موقع النفط في البلاد.<br>• الأنماط التقنية للانتزاع.<br>• التأثير الاقتصادي للنفط. | • تطور اجتماعي واقتصادي.<br>• خصائص سكانية.<br>• عوامل جغرافية.<br>• كفاءة وشرعية المؤسسات (الأمن).<br>• أنماط سلوكية للنخب الحاكمة.<br>• أفكار وعقائد سياسية |
| **الدولية** | • التوزيع الجغرافي للمورد (عبر الحدود: محليا، عالميا).<br>• استعمال الخارجي لإيرادات المورد.<br>• الحكم الدولي الخاص بالمورد. | • العلاقة بالبلدان المجاورة.<br>• اعتماد البلاد (اقتصادي، سياسي).<br>• الحكم الإقليمي الدولي. |

**Source**: Miriam Shabafrouz, oil and the eruption of the Algerian civil war: context- sensitive analysis of the ambundance, giga research programme, violence and security, January 2010, P 08.

من خلال الجدول يتضح لنا أن ظاهرة النزاع فى الجزائر كانت قائمة على أساس مورد طبيعي وعوامل أخرى منها المحلية والدولية، فيما يخص المحلية فتتمثل في نوع المورد المتمثل فى النفط باعتباره مادة إستراتيجية وأساسية في مختلف القطاعات، وماله من أهمية في الاقتصاد، إضافة إلى وفرة المورد في الجزائر فهي تملك 12.2 مليار برميل من الاحتياطات النفطية، كما أن النفط في الجزائر يعتبر من الأفضل في العالم ومثالي لإنتاج البتروكيماوي، كما تملك الجزائر 4.5 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز، ومنه هذه الثروة الهائلة في البلاد يمكن أن تكون دافعا لظهور النزاع في الجزائر.

اعتماد الجزائر على النفط كان بنسبة كبيرة، ويمكن توضيح ذلك من خلال نسبة الصادرات النفطية والمقدرة ب 98%، و 76% من الإيرادات الحكومية، حيث أن هذه التبعية للنفط جعلت البلاد عرضة لصدمات خارجية أدت إلى تراجع أسعاره، حيث انخفضت مداخيل الجزائر من 13.3 مليار دولار في عام 1980 إلى 4.3 مليار دولار فى سنة 1986، وهذا سبب أزمة اقتصادية أدت إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والمتمثلة في انخفاض مداخيل الأفراد إلى 705 دولا سنة 1980، فى حين بلغت ليبيا 7200 دولا في نفس السنة، أي أكثر من عشر مرات مقارنة بالجزائر، وهذا كذلك يعتبر دافع لظهور النزاع في البلاد.

عملية استخراج النفط تحتاج إلى تقنيات متطورة، مما تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة والسبب يكمن فى فقدان اليد العاملة الجزائرية للخبرة والكفاءات العالية المطلوبة، مع العلم أن القطاعات الأخرى تعرف تراجعا نظرا لاعتماد الجزائر على النفط، وهذا ما يدفع بالشعب الجزائري إلى العمل على مساندة النزاع من اجل تحقيق مطالبهم المتمثلة فى توفير مناصب الشغل وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.

أما عن العوامل الأخرى فيمكن إجمالها في الخصائص السكانية، وكفاءة المؤسسات(الأمن)، إضافة إلى الأفكار والعقائد السياسية، أما عن العوامل الدولية فهي معروفة التوزيع الجغرافي للموارد حسب الحدود الإقليمية، حيث أن الجزائر تعرضت للاستعمار الفرنسي من سنة 19830 إلى غاية 1962 والسبب يكمن في استغلالها للثروات وخاصة النفط في الحقبة الأخيرة من الفترة الاستعمارية.

**رابعا– الحلول المقترحة من أجل ترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر:**

**1– الموارد الطبيعية: تحويلها من لعنة إلى نعمة**

يشكل النفط والغاز والمعادن [22]مصدر دخل رئيسي لدى كثير من البلدان الأفريقية. ويشكل استخدامها بكفاءة وبشكل منتج أولوية عليا في إطار السياسات. وقد اعتمد عدد من البلدان الأفريقية أُطرا قانونية وتنظيمية تحكم توزيع وإدارة الإيرادات من النفط والمعادن. وأنشأ عدد منها صناديق لإيرادات المعادن. وتضم قائمة البلدان المرشحة للانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية حوالي 15 بلدا أفريقيا. غير أن نقص المعلومات عن الميزانيات على جميع مستويات المجتمع كثيرا ما يشكل عائقا أمام تحقيق المزيد من الشفافية .

إذ ينبغي على الجزائر أن تسعى من اجل تعزيز نظم حوكمة الموارد الطبيعية على جميع المستويات؛ وتعزيز القدرات المؤسسية، بما فيها القدرات البشرية والتقنية والمالية؛ واعتماد وتنفيذ سياسات وتشريعات فعالة؛ وتعزيز ملكية أصحاب المصلحة والمشاركة المحلية في إدارة الموارد الطبيعية وتنميتها. ويمكن للمجتمع الدولي بهذا الصدد أن يواصل تعزيز مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية وغيرها من مبادرات الشفافية ويوفر الدعم التقني للحكومات المستعدة للامتثال لهذه المبادرات، حسب الطلب.

كما ينبغي على تسعى الحكومة الجزائرية أن تسعى إلى تحقيق تنسيق أفضل بين الجهات الفاعلة في استخدام الإيرادات من الموارد بين مستويات الحكومة وبين مختلف الوزارات القطاعية وغيرها من المؤسسات. وينبغي للحكومة الوطنية أن تكفل مشاركة المجتمع المدني في اختيار وتنفيذ المشاريع الممولة باستخدام عائدات الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك في المجتمعات المحلية المنتجة، عن طريق توفير قنوات معلومات مناسبة وإنشاء مؤسسات للحكومة اللامركزية القائمة على المشاركة. ومن المهم أيضا كفالة تخصيص إيرادات كافية، ضمن خطط تقاسم الإيرادات، لتعويض المجتمعات المحلية المضيفة لأنشطة الاستخراج عن التكاليف البيئية والاجتماعية المرتبطة بذلك، وتحتاج البلدان المعتمدة اعتمادا كبيرا على إيرادات النفط والمعادن أيضا إلى تنويع اقتصادياتها وتطوير أنشطة أو صناعات تجعل الاقتصاد أقل اعتمادا على المعادن.

**2– التنويع الاقتصادي:** يتسم التنويع الاقتصادي فى الجزائر بأهمية بالغة من أجل رفع النمو الاقتصادي قوي، والعمل على التحرر من مصيدة الفقر، إن السياسات التي تشجع التنويع الاقتصادي لاسيما من خلال العمل على زيادة فى نصب الصادرات خارج المحروقات، قد تكون فعالة بوجه خاص فى رفع مستويات المعيشة وإدماج فئات كبيرة من السكان فى القطاع الرسمي، والعمل على الاستثمار فى الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها، فى البحوث والتطوير، والتعليم من أجل دعم التنويع بمرور الوقت الذي يتطلب كثافة أكبر فى المعارف، وتحتاج الجزائر إلى وضع تدابير من أجل تحقيق سياسة التنويع على ثلاث مستويات، سياسات التجارة والاستثمار، وسياسات الاقتصاد الكلي، وتعزيز المؤسسات.

تستطيع الجزائر أن تعمل على تشجيع قطاعها التجاري من خلال تقديم تسهيلات من عدة جوانب منها المدخلات المستوردة دون رسوم جمركية، والتسهيلات الضريبية، والإعانات الائتمانية، وإتاحة الأراضي التي تتوفر فيها الخدمات والهياكل الأساسية، ووضع المعايير، وإقامة مؤسسات الفحص وإصدار الشهادات، وتشجيع أسواق التصدير التي ترعاها الحكومات، ويمكن التوصل إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال عن طريق مجموعة من السياسات والإجراءات التي تنفذها الحكومة منها ما يلي:

– التقليل من درجة عدم التيقن والمخاطر التي يواجهها المستثمرون. ويشكل الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، بالاقتران مع شفافية السياسات واتساقها، عوامل حاسمة في اجتذاب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال؛

– تحسين المؤسسات المعنية بسيادة القانون، عن طريق كفالة حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وضمان قوة السلطة القضائية ومصداقيتها؛

– كبح الفساد، سواء أخذ شكل الرشوة الصريحة أو ما يُسمى بالمدفوعات التسهيلية؛

[22] المجلس الإقتصادي والإجتماعي، التنمية والمستدامة، الدورة السابعة عشرة، 4-5 مايو 2009، ص 5-7

– وضع أُطر تنظيمية ملائمة للاستثمار، وتطبيقها بطريقة متسقة وشفافة ومنصفة؛

– اعتماد نُهج نشطة موجهة نحو الداخل لتعزيز الاستثمار المباشر الأجنبي على المستوى الحكومي الوطني ودون الوطني، مع زيادة التركيز على اجتذاب المستثمرين من الصين والهند وجنوب أفريقيا وغيرها من بلدان الجنوب

– توجيه الجهود نحو الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم من صناعات معينة ومن بلدان معينة: مثلا تشجيع هذا الاستثمار من طرف شركات التصنيع الآسيوية الراغبة في نقل المهام المنطوية على قيمة مضافة أقل إلى الخارج كوسيلة لحفز قطاع الصناعة في أفريقيا؛

– تحسين نوعية الهياكل الأساسية التي لا غنى عنها لاجتذاب الاستثمارات الخاصة، وهي الطرق والموانئ والسكك الحديدية وإتاحة التيار الكهربائي؛

– إنشاء مناطق تنافسية خاصة لاجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية، لحين إدخال تحسينات كبيرة في قطاع أكبر من الهياكل الأساسية الاقتصادية؛

– تعزيز رؤوس الأموال البشرية كما وكيفا، عن طريق زيادة الاستثمار في التعليم والاستثمار في مهارات محددة، بما في ذلك إنشاء الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير التعليم التقني الهادف إلى تعزيز مهارات الشركات المحلية التي تشكل جزءا من سلسلة إمداد الشركات الأجنبية.

**الخاتمة:**

تعتبر الموارد الطبيعية عامل رئيسيا فى عملية التنمية الاقتصادية، فحسب رأي بعض الاقتصاديون وأصحاب نظرية النمو والتنمية الاقتصادية يجب الاعتماد على هذه القطاعات من اجل تحسين الوضعية الاقتصادية فى هذه الدول، ولكن من خلال دراستنا توصلنا إلى أن الموارد الطبيعية لعبت دورا فعال فى العديد من الدول وخاصة الدول النفطية، ولكن خلال فترة زمنية محددة التي عرفت فيها أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا، وحققت هذه الدول مداخيل معتبرة عملت من خلالها على تحسين المستويات المعيشية، ولكن بعد فترة من الزمن عرفت الأسواق تراجعا فى أسعار هذه الموارد، وهذا ما ينعكس بالسلب على هذه الدول وذلك بسبب التركيز على هذا القطاع وإهمال القطاعات الأخرى، كما أن هناك بعض الدول لا تملك موارد طبيعية ولكنها حققت معدلات نمو مرتفعة، ومن خلال هذه النتائج التي حققتها الدول الغنية بالموارد الطبيعية و التي تمثلت فى ضعف اقتصادها، حيث توصل الاقتصاديون إلى أن هذه الموارد هي السبب الرئيسي فى ضعف هذه الدول اقتصاديا والتي ترجمت فى نظرية لعنة الموارد الطبيعية، وتتمثل هذه النظرية فى كل من العلة الهولندية والتي يمكن تفسيرها فى أن الإهتمام بقطاع ما وخاصة قطاع الموارد الطبيعية، يؤدي إلى إهمال القطاعات الأخرى، ولكن فى حالة تراجع هذا القطاع ففي هذه الحالة الاقتصاد يعرف تدهورا ملحوظا فى كل الجوانب، نظرا لاعتماد هذه الدول على هذه الموارد، أما السبب الثاني فى هذه اللعنة هي ضعف المؤسسات وغياب سياسة الحكم الراشد ورأس المال الاجتماعي اللذان يعتبران المحرك الرئيسي لحسن تسير واستغلال الموارد الطبيعية، والعمل على الاحتفاظ بحقوق الأجيال القادمة وضمان الرفاهية الإجتماعية لهم، دون المساس بحقوق الأجيال الحالية، أما السبب الثالث فيكمن فى الصراعات الداخلية القائمة فى هذه الدول وذلك نظرا لاستغلال الموارد لفئة معينة فى المجتمع والعمل على رفع وتحسين مستويات المعيشية بالنسبة لهذه الفئة مع إهمال الفئات الأخرى، بإضافة إلى انتشار الفساد والبيروقراطية وهذا ما دفع إلى ظهور صراعات داخلية أساسها هو العمل على تحقيق المساواة فى مداخيل الأفراد، والعمل على نشر الديمقراطية، والتعاقب على المسؤولية فى هذه الدول، لأن معظم المسئولين فى هذه الدول يعملون المستحيل من أجل البقاء فى السلطة والعمل على نهب خيرات هذه البلاد، ومنه يمكن تفسير هذه النظرية فى ثلاث نقاط رئيسية هي:**العلة الهولندية، ضعف المؤسسات، الصراعات الداخلية**، ومن اجل تجنب هذه الظاهرة يجب العمل على التركيز على الإهتمام بالقطاعات الأخرى(الفلاحي، الصناعي والخدماتي)، والعمل على تحسين جودة المؤسسات من أجل العمل على ترسيخ سياسة التنويع الاقتصادي.

**المراجع:**


1- مح عبد العزيز، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية- مفهومها- نظرياتها- سيلساتها، الدار الجامعية، الجامعة الإسكندرية، مصر، 1999.

2- جونى عزالدين، نظريات النمو الإقتصادي للبلدان النامية، دار الفرابي ودار إبن رشد بيروت لبنان، 1989.

3- بكري كامل، التنمية الإقتصادية، الدار الجامعية بالإسكندرية، 1988.

4- S.V.GANTSHO Mandla, Cities As Growth Poles: Implications For Rural Development, On The Occasion Of The Annual Meetings Seminar Held In Maputo, Mozambique, May 14-15, 2008.

5- محمد عبد العزيز، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره.

6- PURUSOTTAM nayak and MISHRA, Structural Change in Meghalaya: Theory and Evidence, Sk North-Eastern Hill University, 15. June 2009.

7- بلمقدم مصطفى، بن رمضان أنيسة، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي دراسة حالة البترول فى الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسة، العدد 3 ،2012 .

8- كرسين إبراهيم زادة، ثروة كبيرة تدار بغير حكمة، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2003.

9- NDOUMATARA Nakoumdé, boom pétrolier et risques d'un syndrome hollandaise au tchad : une approach par la modélisation en équilibre général calculable, thèse de doctorat nouveau régime en sciences économiques, université d'auvergne Clermont – ferrand.

10- ريفينيو ووتش، التخلص من لعنة الموارد، مطبوعات الجامعة الأوربية المركزية، معهد المجتمع المنفتح، نيويورك، 2005.

11- RODRICK Dani, institutions et croissance, séminaire : relations économiques internationales, jean- marc siroen, aout 2004.

12- ROSS Michael, Natural Resources And Civil War : An Overview, Department Of Political Science, Paris August 15, 2003.

13- ROSS MICHAEL, How Do Natural Ressources Influence Civil War, Evidence Form 13 Cases, Department Of Political Science, Ucla, June 11, 2003.

14- Michael ROSS ، مرجع سبق ذكره.

15- Michael ROSS ، مرجع سبق ذكره.

16- Michael ROSS ، مرجع سبق ذكره.

17- دربال عبد القادر، دقيش مختار، العلة اللهولندية نظرية وفحص تجريبي فى الجزائر خلال فترة 1986 – 2006، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، العدد 11.

18- البنك الجزائري، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 واخر التوجهات لسنة 2015، ديسمبر 2015.

19- الأخضر عزي، غالم جلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية)، جامعة الجزائر.

20- الأخضر عزي، غالم جلطي، مرجع سبق ذكره.

21- شنوف شعيب، رمضاني لعلا، الأفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية فى غطار قواعد التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الدولي (التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة)، جامعة فرحات عباس سطيف، 08/07 أفريل.

22- Miriam Shabafrouz, Fuel for Conflict or Balm for Peace? Assessing the Effects of Hydrocarbons on Peace Efforts in Algeria, GIGA Research Programme: Violence and\ Security, April 2010.

23- Miriam Shabafrouz, oil and the eruption of the Algerian civil war: context-sensitive analysis of the ambundance, GIGA research programme, violence and security, January 2010.

24- المجلس الإقتصادي والإجتماعي، التنمية والمستدامة، الدورة السابعة عشرة، 4-5 مايو 200